الأنباء
الاثنين 2 أبريل 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تابعة لـ «أسس» توقع عقد بيع حق انتفاع بـ 1,5 مليون دينار

أعلنت مجموعة أسس القابضة عن قيام شركة تابعة لها بتوقيع عقد ابتدائي لبيع حق انتفاع قسيمة أملاك للدولة بقيمة 1,5 مليون دينار. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حاليا للعقد الموقع، موضحة أنه سيتم الإفصاح لاحقا عن ذلك الأثر عند إتمام صفقة البيع وتحويل ملكية حق الانتفاع إلى المشتري.

تشمل شركات عائلية و«شمال الزور»

3 إدراجات ضخمة بالبورصة قبل نهاية 2018

مشعل العصيمي وخالد الخالد أثناء افتتاح الجلسة أمس (محمد هاشم)

مشعل العصيمي وخالد الخالد وخلدون الطبطبائي أثناء المؤتمر الصحافي أمس

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أحمد عوض

دخلت المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق حيز التنفيذ أمس، والذي يشمل تغييرات جذرية على عدة مستويات، منها تقسيم السوق، وتطبيق مؤشرات الأسواق والقطاعات، وفواصل التداول، وقواعد الإدراج الجديدة.

وتمثل تلك المرحلة نقلة جديدة في تاريخ بورصة الكويت، وعلامة بارزة وسط آمال للقيام بمهامها والإسهام في خلق سوق مالي يتمتع بالسيولة ويحظى بثقة جميع الأطراف ذات الصلة، كما يمنح للمصدرين فرصة الوصول لرؤوس الأموال، وللمستثمرين فرصة تنويع عوائدهم الاستثمارية، وبالتالي تعزيز مكانة البورصة كمؤسسة رائدة على مستوى المنطقة.

ويعد تقسيم السوق خطوة مهمة بالنسبة لبورصة الكويت، يتم من خلالها انشاء «سوق أول» و«سوق رئيسي» و«سوق المزادات»، لكل منها خصائصه والتزاماته. كما تقوم بورصة الكويت خلال هذه المرحلة أيضا بتطبيق نظام جديد للمؤشرات، تمثل من خلاله الأسواق حسب نظام التقسيم الجديد،، كما ستتم إعادة حساب جميع مؤشرات القطاعات لتعكس نظام التقسيم الجديد للبورصة.

إدراجات جديدة

وتعليقا على بدء تطبيق المرحلة الثانية، قال خالد الخالد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: «نؤمن بأن البنية التحتية التي تمكنا من إعادة تطويرها خلال العامين الماضيين ساهمت في بناء أساس قوي ومتين يؤهلنا للانطلاق الى المرحلة الثانية من تطوير السوق، والتطلع إلى تطبيق المرحلتين الثالثة والرابعة، وأثناء المضي قدما في تنفيذ خطة تطوير السوق، سنقوم بتحويل هيكل سوق المال لدينا ليصبح أكثر جاذبية للمستثمرين على المستويين المحلي والدولي، مما سيسمح لنا بالعمل نحو تصنيف أعلى من قبل مؤشرات الأسهم العالمية».

الخالد: التطوير الجذري غاب عن البورصة على مدار 35 عاماً

وقعنا عقداً مع وزارة المالية لإيجار مبنى البورصة بـ 140 ألف دينار سنوياً

العصيمي: مستشار الخصخصة يسلم تقريراً عن تصورات المستثمرين الأجانب الشهر الجاري

وأضاف الخالد: «تلتزم بورصة الكويت بتطبيق أفضل وأحدث الممارسات وتعمل على زيادة الشفافية بشكل يضمن ثقة جميع الأطراف ذات الصلة. وتركز استراتيجيتها على تطوير الوضع العام للسوق ومعالجة احتياجات أعضائه، من خلال توفير أدوات الاستثمار وإعادة هيكلة السوق لزيادة قدرته التنافسية والسيولة وجذب المستثمرين المحليين والدوليين».

وقال الخالد ان البورصة ستشهد 3 إدراجات كبيرة خلال العام الحالي على الأقل على ان يتم الانتهاء من كل اجراءات الادراجات الثلاثة قبل ديسمبر المقبل.

وأشار الخالد الى ان الإدراجات ستكون لشركة شمال الزور والتي ستتم بالشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، اضافة الى طرح حصة من أسهم الشركة على المواطنين على ان يتم ادراج شركتين عائلتين لجانب شمال الزور، متوقعا ان يزداد العدد على 3 إدراجات.

وذكر الخالد ان بورصة الكويت قامت بالتوقيع على عقد ايجار مبنى البورصة مع وزارة المالية أمس بقيمة ايجار سنوي تصل إلى 140 ألف دينار.

ووصف الخالد ما تم من تطوير السوق بأنه تغيير جذري يأتي بعد 35 عاما من غياب التغييرات الجوهرية عن بورصة الكويت.

خصخصة البورصة

وخلال المؤتمر تقدم مشعل العصيمي نائب رئيس مفوضي هيئة أسواق المال بالشكر الجزيل لجميع فرق العمل المشكلة لهذا المشروع من قبل هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة العاملة بالسوق، مثمنا الجهود المبذولة والعمل المضني من خلال تظافر جميع الأطراف نحو اطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق.

وقال العصيمي: «نطمح الى أن ننتهي من خصخصة البورصة بالكامل خلال العام الجاري». واشار العصيمي الى ان هيئة أسواق المال تنتظر ابريل الجاري تسلم تصور عن اهتمامات الشركات الاجنبية وتصورها لدورها ومشاركتها في عملية خصخصة البورصة من مستشار خصخصة البورصة.

وتقوم شركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات (TICG) بتقديم خدمات استشارية علما بأن «المجموعة الثلاثية» هي شركة مملوكة للهيئة العامة للاستثمار بنسبة 60٪ وشركة أوليفر وايمان بنسبة 30٪ والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 10٪ كما تمثل الشركة المذكورة تحالفا بقيادتها وعضوية شركة كامكو للاستثمار وشركة أوليفر وايمان بالإضافة إلى مكاتب محاماة محلية ودولية.

الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية مهتمتان بشراء حصة في البورصة

«المقاصة» اتفقت مع «الوطني» و«بيتك» على إتمام التوزيعات النقدية إلكترونيا

وذكر العصيمي أن الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ابديا اهتماما بالحصول على حصة في شركة بورصة الكويت ضمن عملية خصخصة البورصة.

وأوضح العصيمي ان هيئة أسواق المال بدأت فعليا في الحصول على الموافقات والترتيبات اللازمة لبدء المرحلة الثالثة من منظومة تطوير السوق متوقعا ان يتم الانتهاء منها في الموعد المحدد والمقدر لها ان تبدا في مايو المقبل على ان تنتهي آخر سبتمبر 2018.

وقال خلدون الطبطبائي ممثل المقاصة في المؤتمر الصحافي أمس: إن المرحلة الثالثة وقيام المقاصة بدور الوسيط المركزي تمثل اكبر التحديات امام منظومة تطوير السوق وان العمل جار على انجاح تلك المرحلة المهمة.

وذكر الطبطبائي أن المقاصة نجحت في توقيع اتفاقيات مع كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي لاتمام عمليات التوزيع النقدي على المساهمين الكترونيا من خلال حساباتهم المصرفية وتعمل المقاصة على اتمام الاتفاق مع 5 بنوك أخرى مع توقعات بالتوصل لاتفاق قريبا.

هذا ما نجحنا في إتمامه بالمرحلة الثانية

عرضت هيئة أسواق المال في بيان صحافي أمس الخطوات الرئيسية التي اشتملت عليها المرحلة الثانية من منظومة تطوير السوق.

- تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق وذلك بناء على معدلات السيولة والقيمة الرأسمالية لكل شركة مدرجة.
- تطبيق رسوم وعمولات تداول مختلفة لكل سوق من الأسواق الثلاثة.
- إطلاق مؤشرات وزنية جديدة للسوق تتضمن مؤشرا للسوق الأول والسوق الرئيسي ومؤشرا عاما يضم الاثنين معا.
- تفعيل آلية فواصل التداول المستمر لمؤشرات السوق.
- تفعيل آلية فواصل التداول المستمر على الأوراق المالية.
- تفعيل إجراءات وقواعد إدراج جديدة لاستقطاب الشركات ذات الأداء المتميز وتعزيز عملية الإدراج النوعي.
- تفعيل جلسة الشراء الإجباري (Buy_in Board) بفترة تسوية (T+1).
- توفير خاصية التأكيد المتأخر لأمين الحفظ.
- تسهيل إجراءات الصفقات الخاصة.
- العمل بالتوزيع الإلكتروني للأرباح النقدية.

في أولى جلسات تدشين المرحلة الثانية لمنظومة تطوير السوق أمس

البورصة تنجح تشغيلياً.. والأداء لا يزال فاتراً

محمود صبحي

نجحت بورصة الكويت في تدشين المرحلة الثانية من منظومة تطوير السوق بعبور أولى جلسات التداول بعد التطبيق دون أية مشاكل تذكر ووسط ترحيب من كافة المتعاملين من شركات السمسرة والمستثمرين. وتم التداول أمس على كافة الأسواق الثلاثة ومنها سوق المزادات الذي شهد صفقة وحيدة بقيمة 13,6 ألف دينار. وظهر الموقع الالكتروني للبورصة بشكل جيد ليعكس نجاح تلك الخطوة الكبيرة التي قطعتها البورصة الكويتية أمس.

استقبال باهت

سيطر الحذر على تداولات الأسهم ببورصة الكويت في أول أيام التداول بعد تطبيق المرحلة الثانية من منظومة تطوير السوق ليبدوا وكأنه استقبالا باهتا للتغيرات الجذرية الجديدة.

حققت التداولات سيولة منخفضة وصلت إلى 7,96 ملايين دينار، وهي أقل سيولة للبورصة منذ قرابة الشهر، حيث وصلت إلى 7,57 ملايين دينار في جلسة 7 مارس الماضي.

انخفض المؤشر العام للسوق 0,73٪ فاقدا 36,6 نقطة ليغلق عند 4963,3 نقطة بضغط من تراجع مؤشر السوق الأول بأكثر من 1٪ فاقدا 54 نقطة ليغلق عند 4945,9 نقطة وانخفاض طفيف لمؤشر السوق الرئيسي متراجعا 0,13٪ فاقدا 6,6 نقطة.

تراجع الأسهم القيادية يشكك في تحمس «الكبار» للتغيرات الجديدة

الفواصل السعرية تسمح بالتغير بأكثر من 20٪ وتعيد للأذهان صورة الأسهم الخاملة

الكبار يمتنعون

في الوقت الذي يراهن الجميع على ان مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية الأكثر تفهما لنظام التداولات الجديد وتقسيم السوق إلا أن ذلك لم ينعكس على اداء الاسهم القيادية التي تمثل معظم أسهم تلك المحافظ والصناديق.

سيطر بيتك على 40٪ من سيولة السوق متصدرا أنشط التداولات بالقيمة ليغلق منخفضا 0,51٪ بنهاية التعاملات بينما تصدر سهم زين تراجع الاسهم الاكثر نشاطا بانخفاض 3,33٪ فيما تصدر سهم أهلي متحد تراجعات الاسهم الـ 16 بالسوق الاول بانخفاض 4,52٪ بالتزامن مع انعقاد عمومية البنك أمس والتي أقرت توزيعات 13 فلسا نقدا للسهم.

أغلقت اسهم السوق الاول جميعها ما بين اللون الاحمر او دون تغير يذكر باستثناء سهم بنك برقان الذي ارتفع 3,57٪.

الفائدة تضغط على الأسهم

وأرجع بعض الخبراء الضغوط التي تتعرض لها البورصة الكويتية رغم كافة الاخبار الايجابية من الترقية لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة ونجاح تدشين المرحلة الثانية من منظومة تطوير السوق الى الرفع المستمر الذي تقوم به البنوك الكويتية للفائدة على الايداع خلال الأشهر الماضية.

كانت البنوك قد رفعت الفائدة 0,75٪ خلال الشهور التسعة الاخيرة على ثلاث مرات بربع نقطة مئوية في كل مرة في يونيو وديسمبر من العام الماضي وآخر رفع خلال الاسبوع قبل الماضي.

وتوجد علاقة عكسية بين اسعار الفائدة على الودائع وأداء الأسهم، حيث تعتبر الاوعية الادخارية احدى القنوات الاستثمارية التي تنافس الاسهم وكلما ارتفعت الفائدة على الودائع تخرج شريحة من المستثمرين في البورصة لصالح الايداع بالبنوك ذات المخاطر المنعدمة تقريبا.

تقنين التغير بأكثر من 20٪

دائما ما يعرف الجميع الخبر ولكن وقوعه يكون له اثر. هذا ما شهدته البورصة أمس حيث ظهر ارتفاع سهم مينا بأكثر من 20٪ ليعيد الى الاذهان التغيرات بأكثر من 20٪ للأسهم الخاملة ما اثار استغراب بعض المتداولين.

ويأتي ذلك على الرغم من معرفة الجميع ان نظام الفواصل السعرية الجديد يسمح للأسهم بالتغير دون نسب محددة على أن يتم اجراء مزاد لتحديد سعر استرشادي بعد ايقاف السهم لمدة دقيقتين في حالة الارتفاع او الانخفاض 5٪ وهو ما يمكن ان يتكرر اكثر من مرة خلال الجلسة الواحدة.

نمت 9٪ خلال الربع الرابع

أرباح الشركات الكويتية المدرجة الأفضل خليجياً

محمود عيسى

قال بنك سيكو الاستثماري إن أداء الشركات الخليجية كان اقل من التقديرات للربع الأخير من 2017 بنسبة 9٪، حيث سجلت 56٪ من الشركات المدرجة نتائج أقل من التوقعات.

وفي ما يتعلق بالكويت، قال البنك إن الأرباح الإجمالية للشركات المدرجة (التي يقوم البنك بتغطيتها) بلغت 248 مليون دينار بزيادة 8٪ على التقديرات (وبزيادة 9٪ على أساس سنوي)، لتتفوق بذلك أرباح الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية على نظرائها بالأسواق الخليجية.

واشار التقرير الى أن اكبر الشركات والبنوك الكويتية المدرجة والتي يقوم بتغطيتها بنك سيكو الاستثماري تفوقا على التقديرات كانت من نصيب البنك التجاري الكويتي والذي وصلت أرباحه في الربع الأخير من العام الماضي الى 41 مليون دينار، متجاوزا متوسط إجماع التقديرات البالغ 11 مليون دينار، ومسجلا زيادة 229٪ على أساس سنوي.

وفي قطاع الاتصالات، تفوقت شركة فيفا الكويت على التقديرات بنسبة 35٪ وحققت أرباحا صافية وصلت الى 11,8 مليون دينار، وبارتفاع 10٪ على أساس سنوي.

وقال البنك إن قطاعات الاتصالات والبتروكيماويات والسلع الاستهلاكية كانت الأسوأ أداء في الربع الاخير، حيث عزا البنك ذلك بسبب تراجع الأرباح بشكل رئيسي من قبل 77٪ من شركات الاتصالات و54٪ من شركات البتروكيماويات و58٪ من شركات السلع الاستهلاكية المدرجة. ومن ناحية أخرى، سجلت 50٪ من الشركات العقارية، و55٪ من شركات مواد البناء أرباحا أعلى من التقديرات.

وعلى المستوى العام، قفزت أرباح الشركات الخليجية للربع الاخير من العام بنسبة 135٪ على أساس سنوي لتصل إلى 14,8 مليار دولار (ويعزى ذلك بصورة رئيسية لتحقيق شركة طاقة ارباحا بلغت 69 مليون دولار في الربع الاخير من 2017 مقابل الخسارة الصافية الهائلة التي بلغت 4,7 مليارات درهم على أساس سنوي).

وقال البنك إن القائمة المجمعة التي اعدها للربع الاخير من 2017 تتكون من 119 شركة (مقارنة مع 121 شركة في الربع الذي سبقه)، والتي كانت توقعاتها متوافقة. وقد بلغت الأرباح الإجمالية 12,2 مليار دولار أي بنسبة 15٪ مقارنة بالعام الماضي، في حين أن 9٪ أقل من اجماع التقديرات.

وبالنسبة للسعودية، قال بنك سيكو ان اجمالي أرباح الشركات المدرجة التي يقوم بتغطيتها بلغت 21 مليار ريال بزيادة قدرها 21٪ على أساس سنوي، فيما تراجعت الارباح عن التقديرات 7٪ متأثرة بالنتائج التي جاءت أدنى من المتوقع في قطاع البتروكيماويات والسلع الاستهلاكية، بالاضافة الى الكهرباء السعودية التي سجلت خسائر قدرها 5,5 مليارات ريال خلال الفترة موضوع البحث.

وفي ما يتعلق بالامارات، قال البنك ان الارباح المجمعة ارتفعت 9٪ على اساس سنوي لتصل الى 13,3 مليارات دولار، حيث اخفقت معظم القطاعات في مواكبة اجماع التقديرات.

وفي قطر، كان اداء الشركات المدرجة دون التقديرات في كل القطاعات، حيث بلغت الارباح 6,16 مليارات دولار، في حين كانت هذه الأرباح اعلى 22٪ على اساس سنوي ولكنها ادنى من التقديرات 13٪.

أرباح البنك التجاري قاربت 4 أضعاف متوسط التقديرات

35٪ نمواً بأرباح VIVA عن تقديرات المحللين

135٪ نمو أرباح الشركات الخليجية إلى 14,8 مليار دولار